المجتمع المدني وبناء مجتمع المواطنة التحديات والمعوقات

بقلم: د. زهية شويشي

جامعة محمد لمين دباغين، سطيف2

ملخص:

يقصد بالتهيئة الحضرية الاستخدام الأفضل للوسط والمجال، أي التصرف السليم للإنسان في وسطه من خلال نشاطه المنظم لتحسين محيطه في مختلف المجالات وتحقيق أهداف التنمية الشاملة، والمتناسقة وتحقيق التوازن والهمة الاقتصادية عبر مختلف نقاط أو مجال أو حيز الوسط بدلا من ترك التركيب الوسطي ينمو بشكل فوضوي أو عشوائي والذي قد تكون انعكاساته خطيرة أو صعبة المعالجة فيما بعد، وفي هذا المقال سنستعرض أدوات التهيئة العمرانية الحضرية في الجزائر بما تحمله من سياسات للتخطيط الشامل لحياة المواطن طبعا من خلال محاولة موازنتها مع الظروف السياسية، الاقتصادية والاجتماعية وعوامل أخرى نظريا وتطبيقيا، خصوصا في إطارها القانوني المنظم لها والتحولات السلبية التي اعترضتها في ظل دخول الجزائر الاقتصاد الحر والسلبيات التي تعرضت لها هذه الأدوات باعتبارها أسلوب تطوير وتنمية للشبكة العمرانية بصفة عامة والاستيطان البشري بصفة خاصة.

تمهيد:

لقد كانت سياسة التهيئة الشاملة مع نهاية الستينات وبداية السبعينات الدافع الأساسي لبروز أولى الأدوات الخاصة بالتهيئة والتعمير، ليستمر العمل بها إلى غاية نهاية الثمانينات، لكن يجب أن نلاحظ أنه ومع استقلال الجزائر، وجدت الجزائر نفسها أما وضعية صعبة وإرث ثقيل خلفه الاستعمار، الذي عمل على إعادة توزيع السكان من خلال سياسة المحتشدات، وتدمير القرى، والقضاء على نمط الحياة الريفية عبر سياسة التهجير، ومنذ ذلك الحين بدأ إلى الظهور التعمير الفوضوي، من جهة أخرى عملت الهجرة الكثيفة للخبراء والإداريين الأجانب الذين تواجدوا بالجزائر إبان الاحتلال على تعقيد الوضعية الموروثة، وامتدت هذه الفترة الصعبة من تاريخ الجزائر الحديثة إلى غاية 1965 حيث أصدرت التعليمة التقنية للتعمير والبناء والذي بدأ سريانه الفعلي سنة 1962، حيث اتسم العمل في هذه التعليمة باستخدام القوانين الجزائرية الخالصة إلى غاية سنة 1975 بمقتضى "الأمر رقم 73-29 المؤرخ في 1973/07/05" وكانت السياسة العامة للتنمية تسعى إلى:

- إعادة تنظيم البنية الإدارية للبلاد.
- توزيع الاستثمارات الإنتاجية في مجال "المناطق الداخلية.
- توزيع الاستثمارات غير المنتجة ذات الصبغة الاجتماعية عبر المجال الوطني.

أما سياسة التعمير في الجزائر فهي مرتبطة بالأساس بالجهاز التشريعي المطبق في فرنسا منذ 1919. لكن مع بعض التكيفات المرتبطة بخصوصية الجزائر، ففي سنة 1958 انطلق البرنامج العام للتنمية "مخطط قسنطينة" بعد الهزيمة التي لحقت بالسياسة الاستعمارية للجزائر داخليا وخارجيا وهذا طبعا بفضل الثورة الجزائرية، وانعكست كل قوانين التعمير الفرنسية على الجزائر فظهر مفهوم التخطيط الحضري لأول مرة من خلال وضع قانون 1958 الذي احتوى على المخططات التالية:

- مخطط التعمير الموجه "P.U Directeur" وهو مخطط التوجيه العام للتهيئة والتنمية.
- مخطط التعمير المفصل "P.U Détail" وهو أداة تطبيق للتدابير التي أتى بها مخطط التعمير الموجه، بالإضافة إلى برنامج التعمير والذي يعد أداة وسيطة للتخطيط والتدخل.

ففي سنة 1962 أدخل مفهوم جديد في السياسة الحضرية بالجزائر وهو مخطط التعمير المبدئي "P.U Principe" والذي يهدف إلى تأخير التنمية والتعمير بالنسبة للبلديات ذات الحجم السكاني الذي لا يتجاوز 10.000 نسمة[1]، وكل هذه الأدوات تتميز بقدرتها على التدخل الفعلي من خلال عمليات التهيئة الحضرية مثل مناطق التعمير ذات الأولوية "ZUP" والمجالات الكبرى، نشير إلى أن التهيئة والتخطيط الحضري يستعملان مناهج للدراسة واللذان يتجسدان على أرض الواقع من خلال ما يصطلح عليه بأدوات التعمير التي تمثل تعبيرا عن السياسة الاجتماعية والحالة الاقتصادية[2].

أولا- أدوات التهيئة والتعمير في الجزائر:

1- مخطط التعمير الموجه: PUD

هو مخطط وأداة لتنمية المناطق الحضرية عبر مجاليها الفيزيقي والاجتماعي، والترجمة الفعلية لكلمة التدابير على الميدان والواقع الحضري من خلال التنظيم، والهيكلة العامة المعتمدة والتي تستمر من 10 إلى 15 سنة ويمكن تعريفه أيضا على أنه مجموع الملفات التي تترجم وتحدد في المعطيات التالية:

- الإطار القانوني للمخطط "مستمد من قوانين التعمير والبناء والسكن"
- الإطار الوظيفي للمخطط "المحتوى تعبير عن كل التدابير القانونية في هذا المجال"
- الإطار التقني للمخطط "شروحات المخطط"

أما وظيفة المخطط فهي ضمان إطار التخطيط بالنسبة للسلوك الفردي والجماعي عبر المجال، وهذا الإطار يتكون من كل التدابير والتوجيهات الإجبارية، كما يتضمن مخطط التعمير الموجه التدابير والأحكام التي تتمحور حول المتغيرات التالية:

- الطبيعة وكيفيات التدخل.

1- أحمد توفيق المدني: **قرطاجنة في أربع قرون من عصر الحجارة إلى الفتح الإسلامي**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986.

2- بيار جورج: ترجمة جيلالي صاري، **السكان والإستطانة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1979.

- الطبيعة ونمط التهيئة.
- شروط استخدام الأرض والمجال الحضري.
- مراحل التنفيذ.
- عوائق وحدود استخدام المجال الحضري.

هذه التدابير تصبح قابلة للتنفيذ توازيا مع سياسة البرامج البلدية والتدخلات ضمن النطاق الحضري بالنسبة للقطاع العام أو الخاص مثل "مخطط التحديث العمراني "PMU" ومخطط التنمية البلدية "PCD" إن دراسة وإعداد مخطط التعمير الموجه تتضمن المشاركة الجماعية التشاورية المباشرة وغير المباشرة لكل الهيئات والمصالح التقنية المختلفة، أما عن إجراءات الإعداد والمصادقة الخاصة بمخطط التعمير الموجه فلقد حددتها التعليمة -2-74/PU 1181 عن طريق وزارة السكن والعمران[1]، وقد زودت هذه المخططات بما عرف بمخططات التحديث العمراني الذي يستهدف مراكز الولايات أو المدن ذات النمو العمراني والسكاني الكبيرين، كما يعد مخطط التعمير الموجه عبارة عن برنامج عمراني مجالي.

2- المخطط العمراني المؤقت "PUP":

ويخص المدن والمناطق العمرانية صغيرة الحجم وهي غير معنية بالمخطط السابق. ظهر هذا المخطط مع نهاية السبعينات وبداية الثمانينات، استمر به العمل إلى غاية 1990، كما يهتم هذا المخطط بتحديد التوسع المستقبلي للتجمعات الحضرية، ويقوم بإحصاء حاجات السكان من السكن والمرافق والخدمات، من شروط تنفيذ هذا المخطط أنه لابد وأن يصادق عليه من طرف الولاية[2].

ولقد حددت التعليمة رقم PU 2175-1427 ورقم PU 2174 الصادرة عن وزارة السكن والعمران مخطط التعمير المؤقت كأداة للتخطيط الحضري بالنسبة للبلديات الصغيرة كما أسلفنا[3]. ويحدد دور هذا المخطط من خلال نطاقات التوسع العمراني بالنسبة للتجمع

1- المرجع نفسه.

2- البشير التيجاني: **مفاهيم وآراء حول توطين الصناعة وتنظيم الإقليم**، 1987، ص18.

3- المرجع نفسه.

العمراني على المدى المتوسط مع تحديد المناطق الرئيسية المعنية بالمرافق والخدمات. وبالنسبة للمسئولين المطالبين بتنفيذ هذا المخطط فلابد أن تتوفر فيهم جملة من الشروط:

- الحفاظ على الأراضي القابلة للتعمير على مدى 10 إلى 15 سنة
- تحديد علو المباني.
- تحديد المساحات الوحدوية بالنسبة لكل ساكن
- تنظيم المساكن عبر وحدات منسجمة ومتناسقة عبر الوحدات الجوارية والأحياء.
- تخصيص أروقة بالنسبة للهياكل "الارتفاقات".
- تخصيص أراضي بالنسبة للنشاطات الصناعية. أما عن إجراءات المصادقة على هذا المخطط "المحيط" فهي:
- إعداد البلدية أو الهيئة التقنية اقتراح بإنشاء محيط عمراني مؤقت ليرسل إلى الولاية لإبداء الرأي.
- لدى الولاية شهرين قبل إبداء آرائها حول المشروع بالرفض أو الموافقة عليه.
- إذا لم تتلق البلدية ردا خلال المدة القانونية يعتبر ذلك المشروع مصادقا عليه.

ويجب أن نشير إلى أن هذا المخطط يعتمد على التحديد للأهداف والتوجهات على الوضعيات الحالية ة المستقبلية التي يجب أن تأخذ بعين الاعتبار، كما نشير أيضا إلى أن ظهور مرسوم الاحتياجات العقارية سنة 1975 أعطى دفعا في تحديد هذا المخطط "المحيط" عبر بلديات البلاد، هنا نشير وإلى غاية 1980 اعتمد نحو 1023 مخطط على المستوى الوطني وبرمج 230 مخطط في الخطة الرباعية 80 – 84 [1]، كما أن المخطط المؤقت يحاط بشروط ارتفاق غير قابل للتعمير متغيرة العرض حسب خصوصية كل مجتمع عمراني معني بهذا المخطط. بغرض اجتناب التعمير العشوائي حول المنطقة المهيئة لذلك، وهكذا فإن 534 مخطط مؤقت تمت المصادقة عليه، بينما أنجز 42 مخطط عمراني موجه من بين 243 مشروع مبرمج، وهذا يعكس البطء الشديد في إجراءات الإعداد والمصادقة واتصاف هذه المخططات بالستاتيكة والجدولة

1- رياض تومي: **أدوات التهيئة والتعمير وإشكالية التنمية الحضري - مدينة الحروش نموذجا**، رسالة ماجستير، 2005، ص 69.

الاقتصادية وبين هذه الوضعية حسب وزير البيئة وتهيئة الإقليم السيد شريف رحماني يعود إلى ثلاث أسباب:

- الغياب الفعلي لأدوات التعمير الحقيقية خاصة على المدى البعيد خاصة المخططات الوطنية للتهيئة الإقليمية والمخططات الجهوية.
- غياب ميكانيزمات تفعيل هذه المخططات وإنجازها ميدانيا.
- مخطط التعمير موجه إلى المدينة فحسب دون النظر إلى علاقات المدينة بالريف على صعيد الهجرة، رغم ذلك تواصل العمل بالمخططين السالف ذكرهما " الموجه، والمؤقت" إلى غاية 1990 أين ظهرت قوانين جديدة أهمها قانون 29/90 التي تمت المصادقة عليه آنذاك[1].

3- المناطق السكنية الحضرية الجديدة "ZHUN":

هذه الأداة ظهرت سنة 1975 كاستجابة لتزايد الحاجات البشرية للسكن، وهي عبارة عن تقنية تطبيقية لتخطيط المجال الحضري التي يجب أن تستجيب للعمل المشترك بين كل الفاعلين في مجال التعمير والسكن والبناء، انبثقت هذه الأداة عبر التعليمة الوزارية رقم 355 بتاريخ 1975/02/19 المحددة لإجراءات إنشاء المناطق الحضرية والتعليمية 2015 1975/12/21 ورقم 515-1976/03/08. إن هذه المناطق جاءت لتملأ الفراغ الذي أحدثه بطء أدوات التخطيط والسياسة الحضرية المعتمدة آنذاك، وتستخدم هذه الأدوات إذا كان المشروع موجه لاستيعاب 400 مسكن، وإجباريا إذا كان المشروع مخصص لـ 1000 وحدة سكنية، مما جعل العديد من المدن الصغرى والمتوسطة تستفيد من هذه العملية، وقد قدرت عدد المشاريع والانجازات التي نفذت في إطار هذه العملية إلى غاية 1990 بحوالي مليون سكن جماعي[2].

4- التحصيصات:

تهدف هذه الأداة إلى توفير السكن الفردي في نطاق المناطق الحضرية، لتكون منسجمة مع مكونات المدن في إطار المخططات التوجيهية، وتقوم البلديات ووكالاتها العقارية

1- البشير التيجاني: **التحضر والتهيئة الحضرية في الجزائر**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000.

2- المرجع نفسه.

المختلفة بإجراء دراسات مسبقة تقوم على تهيئة المجال وتوفير الهياكل القاعدية "ماء، كهرباء، قنوات الصرف الصحي، غاز...الخ"

على أن يتولى المستفيد شراء قطعة الأرض في إطار دفتر الشروط ورخصة بناء مسلمة من قبل مديرية التعمير، تحدد هذه الرخصة المظهر الخارجي للمسكن وارتفاعاته ومعامل استخدام الأرض "COS" ومعامل الاستيلاء "CES" ومدة الإنجاز واستخدام المشروع، وقدرت بعض الإحصاءات إنجاز ما يقارب 1.5 مليون وحدة سكنية ما بين 1966 و 1992[1].

5- المناطق الصناعية ومناطق النشاطات "Z.A-ZAC":

تعتبر هذه الأداة من أدوات التهيئة والتخطيط الحضري إذ أصبحت جزءا مهما من البنية العمرانية لمعظم المدن الجزائرية على اختلاف أحجامها ومراكزها ويشترط في إنشائها وجود على الأقل خمس وحدات صناعية قادرة على توفير 100 منصب عمل أو أكثر. أغلب المناطق الصناعية ومناطق النشاطات تتراوح مساحتها ما بين 50 و2000 هكتار، وتدخل المناطق الصناعية مع المناطق العمرانية حيث وصل عدد تلك المناطق في عام 1990 حوالي 120 منطقة صناعية[2]. إلا أنها أصبحت تعاني مشاكل وصعاب عديدة في التسيير والمتابعة، كما ظهرت تأثيراتها على النسيج العمراني والبيئة على حد سواء.

وهذا ما دفع السلطات العمومية إلى التوقف عن برمجة مناطق جديدة والإبقاء على تسيير المناطق الموجودة، ودور مناطق النشاط تقوم على الانتشار في مجال الصناعة الصغيرة والمتوسطة القريبة من المناطق الحضرية وهذا لتوفير احتياجاتها، كما تعد آلية ضمن أدوات التهيئة والتعمير، وكتعليق على الأدوات التي استخدمتها الجزائر منذ الاستقلال فقد انتهى العمل بها بمجرد دخول الجزائر مرحلة اقتصادية جديدة، بسبب التحولات التي شهدتها خصوصا مع بداية التسعينات، تحولات طالت مجال التعمير والبناء، فظهرت أدوات جديدة للبناء والسكن، لكن قبل ذلك وقبل التحولات الجذرية التي شهدتها سياسة بناء المدن والقرى

1- عمر صدوق: **الطبيعة القانونية للمخطط الوطني**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1992.

2- محمد الهادي لعروق: **مدينة قسنطينة دراسة في جغرافية العمران**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1989.

وتطوير المشاريع العمرانية تماشيا مع متطلبات العصر وتلبية للاحتياجات الكبيرة للسكان، كانت هناك جملة من الأدوات التي استخدمت في عملية التعمير تميزت بشموليتها التي راعت النظام الاجتماعي والاقتصادي الذي كان ينتهج النهج الاشتراكي القائم على التخطيط الكلي، وبالتالي فكل السياسات التي تترجم في الميدان هي في الواقع تعبير عن سياسة شاملة ومشروع مجتمع فما هي خصائص تلك الأدوات وأثرها على التنمية الحضرية؟

لعب القانون الخاص بالاحتياجات العقارية البلدية دورا كبيرا في تحقيق الاحتياجات العقارية الخاصة بالبناء والتعمير، وشكلت لدى البلديات احتكارا في مجال المضاربات العقارية الخاصة بالبناء، خاصة أراضي الخواص، وصلت هذه الصيغة أوج تطبيقاتها بين 1980 و1988 وإن عرفت بعض التحولات فيما بعد خاصة على صعيد مهامها الأساسية والتي غيرت بالتأكيد أهدافها نتيجة ذلك، كما أن الاحتياجات العقارية عرقلت عمليات التهيئة والتخطيط الحضري خاصة أمام الهيئات المختصة "CADAT" بسبب تعدد تصوراتها ومناهجها والتجارب التي قامت بها في ميدان التعمير "ETAU-ECOLE-COMEDOR" إن أهداف المخطط العمراني الموجه "PUD" والذي سوف يتم التطرق إليه بأكثر تفصيل يعتمد على تحديد احتياجات السكان دون استثناء[1].

ثانيا- سلبيات أدوات التهيئة والتعمير في الجزائر:

هناك عدة سلبيات ناجمة عن تطبيق أدوات التهيئة والتعمير في الجزائر منها ما يأتي:

- أعانت المخططات وأدوات التعمير والبناء ديناميكية الحياة الحضرية ما أثر على حركية السكان.
- اقتصرت المخططات السكانية السالفة الذكر على تعيين التجمعات الرئيسية البلدية دون النظر إلى ديناميكية إقليم البلدية وأثرها على التجمع السكاني.
- المخطط العمراني المؤقت هو أداة مساعدة لإنشاء الاحتياطات العقارية.

1- قبايلي لطفي: **التوسعات الحضرية الجديدة في قسنطينة الأليات الفاعلون وكلفة التعمير حالة المنطقة الحضرية عين الباي**، ماجيستير في التهيئة العمرانية، قسنطينة، 2001.

- معظم البلديات شملها المخطط الموجه لكن لم يتم المصادقة إلا على نصف المخططات.
- المناطق الصناعية المنشأة سنة 1965 كانت الأداة الوحيدة المعنية بإجراءات التهيئة "51 منطقة صناعية عبر 10 000 هكتار تمت تهيئتها، بعد 1974 قامت البلديات بإجراءات إنشاء التخطيطات من أجل إنشاء مناطق النشاطات.
- المناطق الحضرية الجديدة "ZHUN" المنشأة سنة 1975 تحت وصاية الولاية المعنية وتعتمد على دراسة تهيئة حضرية. نذكر أن 256 منطقة حضرية تحتوي على 660 000 مسكن تم اقتراحها عبر 180 مدينة لكن لم تنجز كلها.
- إن العديد من الدراسات التنفيذية تم إعدادها قصد التدخل في النسيج العمراني لغرض إعادة تهيئتها أو هيكلتها أو تجديدها ولكن لم يتغير تنفيذ معظمها على أرض الواقع.
- أنشئ نحو 600 000 حصة للبناء من قبل البلديات وتعود 500 000 من قبل الخواص ولكن في معظمها تشكو من انعدام التهيئة "طرق – شبكات – إنارة عمومية. كل هذه السياسات استمرت لعقود طويلة بعد استقلال الجزائر ما أدى إلى بروز عديد المشكلات التي لم تلقى حلا إلى غاية يومنا هذا وأبرز هذه المشكلات:
- عدم قدرة الأدوات العمرانية على التحكم في النمو الحضري والعمراني.
- انهيار الكثير من الأنسجة الحضرية.
- بروز العديد من المشكلات الحضرية مثل تزايد ظاهرة النزوح الريفي.
- الاستغلال المفرط للأراضي الزراعية.

ثالثا- الحاجة إلى سياسات حضرية جديدة:

عملت الجزائر منذ الاستقلال على بعث تنمية البلاد بما يؤدي إلى تحسين ظروف المعيشة "تعليم، صحة، خدمات...الخ" وقد حققت على مدى ثلاث عشريات تحولات كبرى في الحياة السياسية والاقتصادية أثرت بشكل واضح على البنية الاجتماعية وتحول المجتمع الجزائري. ومن آثار هذه السياسة أن تزايدت ظاهرة التعمير بمستويات قاسية، كما تضاعفت عدد التجمعات لأكثر من 4000 سكن وتوسعت مشاريع الإنارة العمومية والتجهيز، وتراجع مستوى الفقر حيث انتقل عدد العمال من 180 000 عام 1969 إلى 3440000 في عام 1985.

وكان أكتوبر 1988 نقطة تحول حاسمة في تاريخ الجزائر "الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، حيث اتجهت الجزائر في اتجاه الليبرالية واقتصاد السوق، معتمدة على جملة من الإصلاحات الهيكلية ظهرت بموجبها تشريعات في ميدان التهيئة والتعمير والتسيير العقاري. لكن قبل التطرق إلى السياسة الحضرية الجديدة، يجدر بنا أن نشير إلى أزمة المدينة الجزائرية نتيجة عدم التطبيق العقلاني للمخططات العمرانية، ما يجعلنا أما حتمية التعرض لوضعية المدينة الجزائرية، حيث يقر الواقع بأن أزمة المدينة الجزائرية تعددت مستوياتها، ففي المجال الفيزيقي والحضاري تقاطعت الأزمات "السياسية والاقتصادية والاجتماعية".

مما صعب محاولات النهوض المجال العقاري من منطلق الاستجابة المتواصلة للاحتياجات الاجتماعية، فقد فشلت الدولة في الوصول إلى الأهداف المرجوة وبسبب الأزمة التي لاحظها وعايشها العام والخاص، و ربما لسبب عدم فهم الدولة الجيد لخصوصيات المدينة الجزائرية. فقد افتقدت جل الدراسات التي وضعتها إلى الوحدة[1]. حيث تميزت تلك الحلول بالجزئية في حل المشكلات الحضرية، وهي التي لم تتماشى مع تعقد الظواهر وتشابك المتغيرات الإيكولوجية، ما يطرح تساؤلات حول مظاهر الأزمة في الجزائر وما هي آثارها الاجتماعية؟ وهل هذه الأزمة عرفتها فقط المدن الجزائرية أم هي أزمة عالمية؟

فعلى المستوى الفيزيقي عرف التوسع العمراني غير المتوازن عبر محيط المدن والأراضي الزراعية في الجزائر تآكل عدد كبير من المساحات المخصصة لغير السكن والمشاريع العمرانية، بسبب ارتفاع احتياجات السكان من السكن والمشاريع الصناعية والتجارية، كما عرفت تدشين الكثير من المنجزات التي عرفت بالعشوائية في البناء ما أثر على النسيج العمراني وجعله عرضة للإهمال والتراجع، إضافة إلى الاستهلاك المفرط للأراضي والذي دلت عليه إحصاءات البرامج السكنية الحكومية وكعينة على مستوى الجزائر العاصمة تم استهلاك 1550 هـ من الأراضي الفلاحية من 1990، وهذا يدفعنا إلى ابراز مجموعة من الأسباب التي جاءت تبعا لتلك العشوائية:

1- محمد الهادي لعروق: **مدينة قسنطينة دراسة في جغرافية العمران**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1989.

- انعدام البعد الاندماجي لسياسات التعمير والبناء المنجزة جعل المشاريع السكنية توصف في كثير من الاحيان على أنها مراقد للنوم "Cites dortoirs" إلى جانب افتقارها للشبكات التقنية المختلفة والخدمات الضرورية.

- انعدام النظرة المعمارية والعمرانية المتجانسة الكفيلة بتحقيق الأهداف الوظيفية والجمالية والخدماتية في إطار مستقبلي.

- عدم الاعتماد على الكفاءات في مجال البناء عبر عن الواقع الفعلي السوسيو ثقافي للمدينة الجزائرية.

- غياب النظرة الشاملة لواقع المدينة والتغطية الواضحة بين التصميم والانجاز أثر على المستوى الاجتماعي للجزائريين وعلى حياتهم الحضرية.

- عدم قدرة الأفراد والجماعات على التكيف مع الحياة الحضرية.

- تراجع القيم واستفحال النزعة الفردية واللامبالاة إزاء المجال العمراني.

- تفشي الأمراض الاجتماعية "كالفقر والتسول والدعارة والعنف والبطالة والانحراف والتفكك الأسري والكثافة العالية للسكان.

- بروز أزمة النقل خاصة في المدن الكبرى.

- ارتفاع معدلات البحث عن العمل بسبب البطالة.

- انهيار إطار الحياة الحضرية "تلوث، الضجيج، الفوضة المرورية ...إلخ.

- بروز مشكلة السكن بفعل اختلال التوازن بين الطلب والعرض.

وهذه المظاهر هي التي تجلت فيها أزمة المدينة الجزائرية، ما يعكس فشل سياسات الدولة في معالجة التعمير والتخطيط الحضري وهو الفشل الذي أجبر الدولة على تحقيق فقط مشاريع ظرفية وعشوائية طبعا تفاقمت مع مرور الزمن، أما خلفيات هذه المشاكل فيمكن رصدها فيما يلي:

1- انتشار ظاهرة النمو الديمغرافي والهجرة:

ذكرنا سابقا أن الجزائر حملت بعد الاستقلال إرثا اجتماعيا واقتصاديا متدهورا أرغم السلطات في تلك الفترة على وضع أولويات تعتمد على توفير المطالب الاجتماعية الأساسية، في

مقابل ذلك تنامت ظاهرة الفقر والبطالة في مختلف مدن الجزائر، دفعت بالجزائريين إلى الهجرة إلى المدن كونها في نظرهم المكان الذي يلبي لهم كل متطلباتهم، وهكذا بدأ عصر جديد من النزوح الريفي تميز بحركة هجرة لا نظير لها لسكان الأرياف والمناطق الطاردة في اتجاه المدن والمراكز الحضرية الجاذبة، وبدأت معها مرحلة من النمو الديمغرافي المزدوج "الولادات، الهجرة" كظاهرة متميزة بالنسبة للمجتمع الجزائري، فنمو سكان المدن والتجمعات الحضرية الكبرى أفرز حجم من النزوح نحو المدن بعد الاستقلال وصل ما بين 1966 و1987 إلى حدود 000 17 نازح سنويا، وما بين 1968 و1970 إلى نحو 000 40 مهاجر. ليرتفع بداية السبعينات تزامنا مع تطبيق سياسة التصنيع.

وبالتالي فإن النمو الديمغرافي للمدن على اختلاف مستوياتها عرف معدلات وصلت إلى 3.2% ما بين 1966 و1969 ومعدل 3.4% بين 1969 و1971 ليصل إلى 5.25% سنوات 1972-1974 ما جعل هذه المعدلات تتجاوز المعدل الوطني الطبيعي والمقدر بنحو 3.2% ويرجع الباحثين أسباب هذه الظاهرة إلى:

* العوامل التاريخية المرتبطة بالريف الجزائري وما به من أحداث.
* العوامل الديمغرافية من خلال ارتفاع مذهل لمعدلات الولادة وتراجع نسبة الوفيات.
* العوامل الاقتصادية بروز التصنيع وقطاعات أخرى على حساب الزراعة[1].

ولقد تواصل هذا النمو في سنوات السبعينات والثمانينات على نفس الوتيرة ليتقهقر بشكل محسوس في التسعينات وبداية الألفية الحالية. محققا معدلات تعد الأدنى في تاريخ الجزائر وصلت إلى 2.1% وطبعا نتائج هذه الوضعية جاء بسبب الظروف التي عاشتها الجزائر من تهميش للأرياف والوضع الأمني الصعب وانعدام المشاريع، مع هذه الظروف تزايدت معدلات الهجرة الريفية الحضرية وارتفعت الكثافة السكانية والنمو الحضري الذي نمت معه الأحياء القصديرية والعشوائية وتشوهت بفعله المدن وبرزت معه شتى أنواع الباثولوجية الاجتماعية.

1- نفس المرجع السابق.

2- ظاهرة التحضر وما أوجبته من تعمير:

على الرغم من أصوله الريفية وثورته الزراعية، إلا أن المجتمع الجزائري أصبح من أكثر المجتمعات الحضرية ذات النزعة للتمركز بالمدن مع كل ما تحمله المدن من سلبيات، لكن يبدو ان ظاهرة التعمير في الجزائر اتجهت بكل ثقلها وانعكاساتها في اتجاه سلبي لم تستطع الدولة التحكم فيه، فبعد أن كان عدد سكان المدن في الجزائر سنة 1830 لا يتجاوز 5% وصل مع بداية القرن العشرين إلى 18.5% ثم 27.42% مع بداية الثورة 1954، ليصل بعد الاستقلال وفي أول إحصاء للسكن والسكان سنة 1966 إلى 31.54% ثم 40.36% سنة 1977 و49.82% سنة 1987 وبلغ في إحصاء 1998 57.3% ومن المتوقع أن يصل عدد سكان الجزائر 43 مليون نسمة سنة 2020.

من جهة أخرى فإن العديد من المدن الجزائرية تضاعف حجمها 5 مرات في ثلاثة عقود، وتميزت دوما بإحداث قطيعة غير وظيفية مع إطار العمراني الكولونيالي، وأنتجت نمطا معماريا روتينيا جعل من البنية العمرانية تركيبة ذات وجهتين متناقضتين بين ما هو قديم وما هو حديث، كما تواصل هذا التوسع العمراني بشتى أشكاله تحت تأثير النمو الديمغرافي والهجرة لينتج تجمعات سكانية ذات كثافة عالية وهكذا أصبح معدل التعمير في الجزائر سنة 1998 حوالي 57.3% وهي من أعلى المعدلات في المغرب العربي، وكما ذكرنا مرارا في هذه المقالة أن أسباب هذه الظاهرة يرجع بالأساس للأصول الريفية وعمليات النزوح، لكن ما لم نقله أن هذه الظاهرة "الهجرة" تمت على قسمين هجرة مباشرة "ريف-مدينة" هجرة غير مباشرة أو تدريجية عبر تجمعات صغيرة ساعدت على التكيف قبل الانتقال إلى المدينة، كما ترجع ظاهرة التعمير في الجزائر إلى التطور السريع للقرى الجبلية التقليدية والقرى الكولونيالية والتجمعات العسكرية وأحياء ما بعد الاستقلال والتجمعات ذات النشأة الحديثة على غرار القرى الاشتراكية وكلها لا تحمل مواصفات المدن.

إن مستوى السلم الحضري يبدأ في حدود تجمعات تحتوي على عدد من السكان يتراوحون ما بين 1200 و6000 نسمة، إضافة إلى المحلات التجارية خاصة التي تصل إلى حدود مئة محل وأكثر من ثلاثون مرفق عمومي وفي هذا الإطار قدرت التجمعات الحضرية من هذا

المستوى بـ 200 مع نهاية الثمانينات، أما المدن المتوسطة فيتراوح عدد سكانها ما بين 30000 و80000 ساكن وهي مدن ذات مستوى عالي من حيث توفير الخدمات وهي أيضا مدن شكلت ظهور ولايات مثل تبسة، جيجل، قالمة، مسيلة سنة 1974 ومقرات لولايات كبرى مثل برج بوعريريج ووادي سوف وسوق أهراس وهذه المدن تمتد حاليا في اتجاه المدن الكبرى، وتلعب دور الوساطة بين الجهات الإقليمية عبر الوطن على غرار تلمسان، معسكر، سطيف، سكيكدة، باتنة، ثم تأتي ثلاث مدن متروبولية وهي وهران قسنطينة وعنابة والتي تهيكل حولها كل المدن في شمال الجزائر، أما بالنسبة للجزائر العاصمة فهي في نفس الوقت عاصمة جهوية ووطنية تتركز فيها السلطات السياسية والاقتصادية تتجمع فيها 25% من السكان الحضر للبلاد و18% من القيمة المضافة و42% من الأطباء و45% من وتيرة الاتصالات، لذلك تجمع للجزائر العاصمة كم المشكلات الحضرية وتناقضات المجتمع الجزائري من أزمة سكن، إلى أزمة نقل، إلى تعمير عشوائي وانتشار الأمراض الاجتماعية، وفي سياق الحديث عن سكان المدن.

إذ أشارت الإحصاءات عام 1998 أن هناك تفاوتا حادا في الانتشار من إقليم لآخر، فبينما تحتل وسط العاصمة 44% من الانتشار السكاني تحتل مدن الغرب الجزائري نسبة 37% والمدن الشرقية 31% كما أن أكبر الولايات كثافة هي الولايات الساحلية إذ تضم المدن المتروبولية الثلاث الجزائر، وهران، عنابة بنسبة25% من مجموع الحضر، وهذا يرجع حسب الباحثين إلى المزايا الاقتصادية المركزة في هذه المدن دون غيرها مما ولّد المزيد من التهميش واللاتكافؤ مع مناطق أخرى، وفيما يتعلق بالشبكة الحضرية أشارت إحصاءات عام 1998 أن عدد المراكز الحضرية وصلت إلى 597 مركز حضري، منها 32 مركز حضري يفوق عدد سكانه 100000 نسمة وهي التي لم تتجاوز سنة 1830 سوى خمس مدن تعداد أكبرها 30000ن، كما ارتفع معدل المدن المتوسطة إلى 115 مدينة عام 1987 وهو الذي لم يتجاوز 18 مدينة متوسطة سنة 1954.[1] وربما إذا ما أردنا تلخيص أزمة ومشكلات المدينة الجزائرية لوجدنا أنها لا تختزل في زاوية معينة، بل هي جملة أزمات فكرية، اقتصادية، اجتماعية، ثقافية، سياسية وحضرية أصبحت حديث العام والخاص والتي تدور في السياقات التالية:

1- نفس المرجع السابق.

- النمو العشوائي للمدن وغياب التخطيط الحضري.
- سوء استغلال المجال الحضري وظهور ما يسمى بالمدن الجديدة.
- انتشار النشاطات غير الرسمية في المدن الكبرى؛ والتلوي البيئي.

خاتمة:

نستخلص من هذه المقالة المتواضعة بأن التهيئة والتعمير، ما هو إلا أسلوب من أساليب التدخل المباشر بواسطة الأفكار والقرارات والتقنيات ووسائل التنفيذ والانجاز لتنظيم الظروف المعيشية المناسبة للمواطن، في المدن والمناطق السكنية التي تتطلب تطوير الشبكة العمرانية بشكل جيد، مع الأخذ بعين الاعتبار جميع العناصر والمقومات الحضرية لخلق نسيج عمراني يتفاعل معه المواطن في مختلف مناحي حياته.

*** قائمة المراجع:**

1. أحمد توفيق المدني. **قرطاجنة في أربع قرون من عصر الحجارة إلى الفتح الإسلامي**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986.

2. البشير التيجاني. **التحضر والتهيئة الحضرية في الجزائر**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000.

3. البشير التيجاني: **مفاهيم وآراء حول توطين الصناعة وتنظيم الإقليم**، 1987.

4. بوشامة ليديا. **شبكة المراكز في وادي الصفصاف بولاية سكيكدة**، فوارق في النمو وتنوع وتكلمل في الوظائف، ماجستير في التهيئة العمرانية، قسنطينة، 2001.

5. بيار جورج. ترجمة جيلالي صاري، **السكان والإستطانة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1979.

6. رياض تومي: **أدوات التهيئة والتعمير وإشكالية التنمية الحضري**. مدينة الحروش نموذجا. رسالة ماجستير،2005.

7. عمر صدوق. **الطبيعة القانونية للمخطط الوطني**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1992.

8. قبايلي لطفي. التوس**عات الحضرية الجديدة في قسنطينة الأليات الفاعلون وكلفة التعمير حالة المنطقة الحضرية عين الباي**، ماجيستير في التهيئة العمرانية، قسنطينة، 2001.

9. محمد الهادي لعروق. **مدينة قسنطينة دراسة في جغرافية العمران**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1989.